

**سلوى بعلبي**

ما بين نار الدولار الذي أشعل أسعار المحروقات والأدوية والاستشفاء وكل ما يحتاج إليه المواطن لأدنى العيش الكريم، وما بين العجز المتماذي في ميزانية الدولة ووراداتها، تبرز محاولات ومبادرات لبناء توازن معقول ما بين مقدرات المالية العامة التي أنهكتها الأزمات المتتالية، وإمكانات المواطنين الذين أنهكهم انهيار سعر النقد وتقشي البطالة وضمور الاقتصاد.

يدور في كواليس وزارة المال وبعض المتابعين لشؤون الاقتصاد نقاش جدي حول تعديل سعر الدولار الجمركي، حيث لا تزال الدوائر الجمركية تعتمد السعر الرسمي للصرف المعمول به منذ التسعينات حتى اليوم، أي الـ 1508 ليرات للدولار، والذي رفض المسؤولون تعديله منذ بداية الانهيار الأخير في محاولة لامتناسص النعمة وانتظار الخطة الشاملة العتيدة للإنفاد.

هذه الخطوة دونها تساؤلات كثيرة كونها تدفع بأسعار المستوردات جميعها إلى على، اللهم إلا إذا صحّت الدراسات التي تعكف وزارة المال على اجرائها، والتي تظهر أن السلع والمواد الأساسية للمواطنين لن تتأثر بالإجراء الجديد. ووفق المعلومات فإن السعر الذي يتم العمل عليه لاعتماده قد يكون سعراً وسطياً ما بين سعر "اللوار"، أي 3900 وسعر دولار المحروقات أي 8 آلاف ليرة، فعلى أي نسبة سيرسو القرار؟ هذا الجواب لا يزال في عهدة وزير المال في حكومة تصريف الاعمال غازي وزني الذي قال لـ "النهار" إنه لا يزال يدرس الخيارات الممكنة لرفع الخزينة ببعض المداخل الجديدة، من دون ارهاق المواد الاساسية، وخصوصاً الغذائية منها، بتكاليف أكثر. يبقى السؤال الاهم: هل سيشمل الدولار العتيد المحروقات، بما سيشعل اسعار هذه المواد المشتعلة أكثر؟ يوضح وزني أن رفع الدولار الجمركي لن يشمل البنزين الذي يخضع أصلاً لضريبة مقطوعة (225 ليرة) على اللتر الواحد، وكذلك الامر بالنسبة الى المازوت الذي لا يخضع لرسوم جمركية.

وفي التفاصيل، لا ينفى وزني التوجه الى تعديل سعر الدولار المستخدم في تسديد التعرفة الجمركية "الدولار الجمركي"، إذ تعكف الوزارة على درس النسبة لتكون ما بين 3900 ليرة لكل دولار و 8000 ليرة، ولكن حتى الآن لم تحدد النسبة النهائية، وتاليا لا يمكن الركون الى رقم محدد بالايرادات التي يمكن أن تظهرها الدراسات خلال اليومين المقبلين. وهذا الامر متوقف ايضاً على إمكان ولادة الحكومة اليوم (الاربعاء) فإذا أبصرت النور، فإن القرار بالزيادة ام لا سيكون من نصيب الوزير الجديد، أما اذا تعثرت فإن القرار سيؤخذ قريباً في حكومة تصريف الاعمال التي اعطيت حق التشريع الجمركي عبر وزير المال بحسب القانون الذي صدر في العام 2018.

ولا تقتصر الدراسة التي تقوم بها الوزارة على تحديد النسبة والايرادات المتوقعة بل ايضاً تأثير هذه الزيادة على الوضع المعيشي للمواطنين، وهنا يبدو وزني مطمئناً إذ يؤكد أن "كل المواد الاساسية للمواطنين لن تتأثر بالزيادة، على اعتبار أن الرسوم الجمركية عليها تراوح ما بين صفر و 5%"، وتاليا يجزم أن تعديل "الدولار الجمركي" سيلحظ زيادات بأقل من نصف في المئة على السلع والمواد الغذائية للمواطنين، بما يعني أن الاسعار لن ترتفع إلا بنسب بسيطة جداً. وهذا الامر كان قد أكده مدير الواردات في وزارة المال لؤي الحاج شحادة في كتاب وجهه إلى المدير العام للمالية بالإنابة جورج المعراوي يطلب فيه احتساب الدولار الجمركي على سعر الصرف في السوق الموازية، معتبراً أن اقتراحه هذا لن يؤدي إلا الى ارتفاع محدود في أسعار السلع، يُعوض عبر "البطاقة التمويلية" أو تدابير أخرى.

أما رفع الدولار الجمركي فيستهدف وفق وزني بشكل اساسي السلع الفاخرة التي تقدر رسومها بنحو 30% و 40% ومن بينها السيارات، إذ من غير المنطقي استيراد سيارة سعرها 100 ألف دولار واستيفاء رسوم عليها وفق سعر صرف 1507.5 ليرات للدولار، فيما السعر في السوق الموازية وصل إلى 20 ألف ليرة.

وفيما يعكف المجلس الأعلى للجمارك على تحضير لائحة تضم السلع التي يمكن زيادة الرسم الجمركي عليها، وهي تلك التي تصنّف كماليات، إرتأى وزني عدم إعطاء رقم محدد عن الايرادات المتوقعة من رفع "الدولار الجمركي" على اعتبار أنها لا تزال قيد الدرس، أكدت مصادر متابعه لـ"النهار" أن هذا الاجراء قد يؤمن ايرادات تصل الى ألفي مليار ليرة، مرجحة أن تُستخدم هذه الايرادات لتمويل المساعدات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بما فيه الأجهزة العسكرية والأمنية اضافة الى زيادة بدل النقل.

وتكشف مصادر متابعه أن "الفارق ما بين الدولار الجمركي 1500 والدولار الرسمي أو السوق السوداء 20 الف ليرة يذهب إلى جيوب التجار، فهم يدفعون الرسوم على اساس الـ 1500 ويبيعون السلع للمستهلك على سعر صرف السوق الموازية أو ما يعرف بالسوق السوداء. وبما أن هذه الأموال تُدفع للتجار كاش فإن وزارة المال عاجزة عن معرفة حجم أرباحهم ولا تستطيع تحصيل الضرائب على سعر صرف دولار السوق كون التجار يصرحون عن البيع على سعر الـ 1500".

إلا أن المصادر عينها تخشى ان يلجأ التجار بعد تطبيق القرار الى تحميل السعر تلقائياً للمستهلك لتعويض جزء من خسارتهم في الأرباح التي كان يجنونها، من دون وجه حق، على سعر الدولار الجمركي السابق. وهنا يأتي دور مديرية حماية المستهلك لمراقبة الاسعار حتى لا يكون المستهلكون الضحية الاولى للقرار.

إلى ذلك، تشير المصادر الى أن ثمة إيجابية لرفع الدولار الجمركي، وهي تخفيف الإستيراد خصوصاً من البضائع المصنعة في **#لبنان**. كما سيخفف استيراد البضائع غير الضرورية أو تلك التي تعتبر "كماليات"، وتالياً فإن الإستيراد سيتضاءل نتيجة تراجع الطلب على السلعة، بما سيخفف عجز المدفوعات.

**الفقور: الزيادة سترتد سلباً على الإقتصاد حالياً**

"منذ بداية الأزمة النقدية والمعيشية في لبنان وجميع القوى والسلطات الإقتصادية تحاول التعويض عن خسارتها النقدية من حساب المواطن. بعض الشركات الخاصة التي تحصل إيراداتها بالعملة الأجنبية لم تعدل رواتب الموظفين لديها بما يتناسب والتضخم وغلاء الأسعار في السوق التي أنتجت سوقاً أسود على شاكلة الحكام والمسؤولين، والدولة

التي تفاخرت بدعم السلع والخدمات لم تتمكن من اىصال هذا الدعم إلى غالبية الشعب"، وفق ما يقول لـ"النهار" الخبير في الشؤون المالية والضريبية جمال القعقور الذي يبدي تفهمه أن يرفع التاجر اسعاره نسبة الى سعر الصرف في السوق، وكي لا يتعرض للخسائر، لكنه يستغرب "أن تسعى الجهات الرسمية والحكومية ومنها وزارة المال والجمارك الى إجراءات تؤدي إلى زيادة قيمة الضرائب والرسوم والتي ستعكس في النهاية على المواطن صاحب الدخل المحدود قيمة وتسعيها على سعر 1508 ليرات للدولار، إضافة الى المواطن الذي لا يزال يقبض أمواله من المصارف على سعر 3900 ليرة، فيما يسدد ويشترى حاجاته على سعر السوق".

وإذا كان لزيادة سعر الدولار الجمركي ورفعته من 1508 ليرات إلى 3900 ليرة للدولار الواحد ايجابيته على الخزينة، إلا ان القعقور يؤكد أن "الأمر سينعكس زيادة على القيمة الجمركية للسلع المستوردة بنسبة 158.62%، تلك الزيادة وضريبيتها المضافة ستحصل من المستهلك النهائي الذي لم يعد يتحمل أدنى تكاليف الحياة. وأيضاً سترتفع قيمة الضريبة على القيمة المضافة على السلع والمواد الخاضعة للضريبة بما يوازي النسبة عينها أي 158.62%، وهذا سيشكل عبئاً نقدياً على المستورد، لأن إعادة تحصيل هذه الضريبة من وزارة المال تتطلب وقتاً وسواء عبر الإقطاع أو الإسترداد".

من البديهي أن تكون هناك إيجابيات وسلبيات لهذا القرار، بيد أن القعقور يلفت الى أنه "في ظل الظروف الحالية للمواطن الذي يتحمل الكثير ويحصل على القليل من هذه الدولية المنهوبة من المنظومة السياسية الميليشيوية التي حكمت وتحكم، فإن لمثل هذا القرار سلبيات لا تسمح حتى بالتفكير بالإيجابيات، لأن الوضع الحالي المتأزم سياسياً واقتصادياً ومعيشياً وحتى أمنياً لا يسمح باتخاذ أية تدابير ستعكس سلبياً على القوة الشرائية للمواطن، وضعفاً وتقهقراً وانعداماً في الواقع المر".

صحيح أن من حق الدولة ان تعزز إيراداتها والتعويض عن التهرب الجمركي وغيرها من الإيجابيات لموضوع زيادة سعر الدولار الجمركي، لكن القعقور يرى أنه "في ظل عدم الحديث عن تعديل الرواتب والأجور لتتناسب وتتماشى مع التضخم الحالي، إضافة إلى ضرورة إيجاد حلول للأزمة النقدية وأموال المودعين، لذا فإنّ الموضوع يحتاج إلى تريث وعدم الإقدام على هذه الخطوة حالياً، خصوصاً أنّ الأمور تتجه إلى رفع الدعم عن المحروقات نهاية الشهر الحالي، والذي سيشمل لاحقاً رفع الدعم عن الدواء وغيره من السلع والمواد الحياتية".

الوطن والمواطن الآن بحاجة إلى خطة إقتصادية، ضريبية ونقدية شاملة تأخذ في الإعتبار العدالة في توزيع عبء عملية الإنفاذ، وتالياً يعتبر القعقور "ان الحلول العشوائية والمتقطعة على قاعدة تأمين وزيادة إيرادات الخزينة عبر زيادة قيمة الضرائب و/أو قيمة الرسوم الجمركية تعتبر إجراءات سلبية لا تراعي مبدأ العدالة والمنطق، وتضر بالسوق الذي يعاني تدهوراً كبيراً وانكماشاً ويحتاج إلى إنعاش بدلاً من التضييق والخنق".